تحليل سوسيو اقتصادي لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية بالجزائر

د/ بن يمينة السعيد
أستاذ محاضر بجامعة المسيلة-
الجزائر

ملخص:

مع مرور الاقتصاد العالمي بالعديد من الأزمات التي تمثلت في الركود وارتفاع معدلات البطالة في معظم الدول النامية والمتقدمة على السواء، اتجهت الجزائر إلى الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي أثبتت قدرتها وكفاءتها يوما بعد يوم كوسيلة فعالة لمعالجة المشكلات ، وأن العديد من الدول أفردت لهذا القطاع خططاً وبرامج واستراتيجيات من ناحية الاستثمار والعمالة والإدارة وعوامل أخرى تساعد في إنجاح واستمرارية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

لذلك أردنا أن نتعرف على واقع هذا القطاع ودوره في التنمية بالإحصائيات والأرقام، وعن العراقيل التي تواجهه في العالم عموما، وفي الجزائر على وجه الخصوص.

Résumé:

L'économie mondiale a engendré un taux de chômage élevé et a fragilisé tous les pays développés et en développement, l'Algérie doit prêter attention aux petites et moyennes entreprises qui ont prouvé leur capacité et leur efficacité de jour en jour comme un moyen efficace de s'attaquer aux problèmes, et que beaucoup d'États ont consacré à ce secteur des plans, les programmes et les stratégies en termes d'investissement, emploi et d'autres facteurs.

Nous voulons montrer la réalité de ce secteur, son rôle dans l'élaboration des statistiques et des chiffres, et les obstacles rencontrés par le monde en général et en Algérie en particulier.

مقدمة:

يعتبر قطاع المشروعات الصغيرة و المتوسطة (م ص م) قطاعا مميزا، لما له من أهمية في معظم اقتصاديات العالم سواء على مستوى الدخل القومي أو في استحداث مناصب عمل أو في كثرتها، بحيث وصل عددها على سبيل المثال لحوالي 22 مليون مؤسسة في الو.م.أ و أكثر من 18 مليون في الاتحاد الأوروبي حسب إحصاءات2001 كما تساهم م.ص.م بنسب لا يستهان بها في ابتكار سلع وخدمات حديثة تستجيب للتطورات المستمرة التي يفرضها النظام الاقتصادي الجديث، و لذلك تعد قطاعا محوريا في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و في مواجهة تحديات العولمة، وقد أبدت عدة دول اهتماما رسميا في بناء سياسات ومنظومة مؤسسية تتناسب وخصوصيتها، وبالفعل عرفت الدولة المصنعة منذ ثلاثة عقود قفزة نوعية في مجال تطوير المشروعات الصغيرة و المبادرة الفردية، من خلال جهود معتبرة وسياسات رائدة تتعلق بمسألة تطويرها ورفع قدراتها التنافسية.

غير أن اهتمام الدولة النامية والعربية لهذا القطاع الحيوي لم يكن وليد الصدفة وإنما جاء لإعادة بناء منظومة اقتصادية تتماشى مع اقتصاد السوق و تستجيب للتغيرات الجذرية في تعاملات الاقتصادية، ولهذا الغرض تسعى الدول العربية ومنها الجزائر لبناء منظومة مؤسسية تتوافق مع الاقتصاد الحر وفي ذات الوقت تعمل على تخفيف الآثار السلبية المترتبة على هذا الانفتاح، ضمن هذا السياق تندرج هذه الدراسة التي تهدف إلى تكوين رؤية فكرية حول تجربة الجزائر في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآليات ترقيتها على اعتبار أنه ينظر لها كأفضل وسيلة للإنعاش الاقتصادي لما تتميز به من سهولة التكيف والمرونة التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي وتوفير مناصب شغل وجلب الثروة.

وتتدرج الإشكالية الرئيسية لهذا البحث في التساؤلات التالية:

- ما هو واقع وحقيقة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- كيف تساهم في عملية التنمية؟

- ما هي أهم المشاكل التي تعترضها؟
- ما هي الإستراتيجية المتبعة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبرامج الراعية لها من حيث الترخيص، التمويل؟

تم تقسيم البحث إلى محاور أساسية هي:

- **المحور الأول:** مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية.
- **المحور الثاني:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- **المحور الثالث:** الهيئات المدعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- **المحور الرابع:** المشاكل و العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر.
- **المحور الخامس:** التوصيات المقترحة لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المحور الأول :مفهوم المشروعات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية.

1. مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

رغم كثرة الحديث عن المشروعات الصغيرة و المتوسطة في أرجاء المعمورة واستخدام هذا المصطلح استخداما واسعا في التشريعات القانونية في الدول والمنظمات العالمية،إلا أنه ليس هناك تعريف دقيق متفق عليه، إذ أن مفهوم م.ص.م يضم فئات عريضة من المؤسسات الاقتصادية ليست متجانسة الأحجام والفروع والتقنيات[1]، كما أن المشروعات تختلف باختلاف الدول ومقوماتها الصناعية حيث تتصف في البلدان المصنعة بالديناميكية والتجديد على عكس نظيرتها في الدول النامية.

وبمعنى آخر إن كثرة التعاريف المستخدمة جعل مفهوم م.ص.م غامضا ويثير الكثير من الجدل في الأوساط الدولية، فبعض الدول تعتمد على عدد العمال وبعض آخر يقتصر على رقم الأعمال، والدليل على ذلك أنه أحصت بعض الدارسات أكثر من 50 تعريفا في 75 دولة، ومن جهة أخرى ترى لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أنه لا يوجد تعريف دولي شامل متفق عليه، كما يستحيل في كثير من الدول النامية إيجاد تعريف لكثرة المنشآت التي تعمل في القطاع الغير رسمي.

ومما لا شك فيه أن هذا الاختلاف يجعل من الصعوبة القيام بمقارنات دولية حتى ولو وجدت الإحصاءات[2] وعلى العموم يتضمن التعريف اتجاهين أساسيين،

ونجد في الاتجاه الأول مختلف المعايير الكمية، أما الصنف الثاني يهتم بالخصوصيات القائمة بين المشاريع سواء من حيث طبيعة النشاط أو الفروق الوظيفية بينها.

1.1. معايير الكمية:

تعتبر المعايير الكمية أكثر المعايير استعمالا في التفرقة بين المشروعات الكبرى و م.ص.م، ونجد من أساسيات التعريف الكمي العمالة ورأس المال، بالإضافة للمعايير الكمية هنا كمعايير أخرى كمعامل رأس المال، أو النواتج السنوية، غير أن المعايير الكمية لا تعد سليمة أو كافية للتفرقة بين مختلف المنشآت رغم انتشار استعمالها في التعريف كما أنها صعبة التطبيق لاختلاف فروع النشاط.

2.1. معايير النوعية:

تأخذ معايير النوعية العديد من الفرو قات الخاصة، سواء تعلق الأمر بالمؤسسة نفسها كالمعيار القانوني، أو معيار فرع النشاط، أو التقنية المستخدمة، ويتعدى المعيار النوعي إلى حدود أخرى أكثر تعقيدا، كأن تصنف المؤسسات حسب طبيعة العمل فيها (بمعنى العامل البشري المتعلق بها)، الهيكل التنظيمي، وحجم السوق، أو طرق مشاركة صاحب المشروع في الإدارة، وبالتالي لكل هذه المعايير ميزة نوعية يختص بها كل مشروع عن الآخر.

ويرى في هذا الصدد M. MARCHESNAY أن تصنيف المشروعات الصناعية الصغيرة باستخدام المعايير النوعية عملية معقدة وحددها الباحث في أربعة مجموعات أساسية وهي كالتالي:[3]

1. طبيعة الملكية.
2. اختلاف الاستراتيجيات وطرق الادارة.
3. البحث و التطوير.
4. حجم الأسواق.

وبطلب من السلطات البريطانية الحاكمة قام البروفيسور .Bolton J.E (1971) ببحث يخص م.ص.م وقدم في نهاية بحثه (تقريرا يضم خصائص و عناصر نوعية يراها أساسية وهي كالتالي:

- ✓ المؤسسات مسيرة بواسطة مالكها بطريقة شخصية .
- ✓ قصور حجم النشاط و الذي لا يتعدى الأسواق المحلية .
- ✓ الاستقلالية .

ونظرا لأهمية كل المحددات تضم معظم التعاريف عدة معايير، ومن بين التعاريف الرائدة نجد تعريف هيئة الأعمال الصغير التابعة للحكومة الو.م.أ «Small business» والتي تعتمد على عدد العمال و الاستقلالية، وتعريف الاتحاد الأوروبي الذي يحدد المفهوم باستخدام ثلاثية المعايير المتمثلة في عدد العمالة الموظفة ورقم الأعمال و الاستقلالية.

أما المشرع الجزائري فقد أخذ بالتعريف المعتمد من طرف الاتحاد الأوربي الذي يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها" كل مؤسسة تضم على الأقل من 250 أجير ورقم أعمالها أقل من 40 مليون وحدة نقدية أوروبية أو مجموع الميزانية لا يتجاوز 27 مليون وحدة نقدية أوروبية والتي لا تكون في حد ذاتها ممتلكة بنسبة 25% من قبل مؤسسة أخرى لاتطبق هذه المعايير[4]، وهذا في ظل انضمام الجزائر إلى المشروع الاورو متوسطي) "، وتوقيعها على ميثاق بولونيا سنة 2000 المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[5].

2. أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية:

مع مرور الاقتصاد العالمي بالعديد من الأزمات والمنعطفات التي تمثلت في الركود والكساد العالمي والتضخم وارتفاع معدلات البطالة في معظم الدول النامية والمتقدمة على السواء، اتجه العالم إلى الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي أثبتت قدرتها وكفاءتها يوما بعد يوم كوسيلة فعالة لمعالجة المشكلات التي تواجه الاقتصاديات العالمية المختلفة وأن العديد من الدول أفردت لهذا القطاع خططاً وبرامج واستراتيجيات من ناحية الاستثمار والعمالة والإدارة وعوامل أخرى تساعد في إنجاح واستمرارية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأكثر من ذلك أن بعض البلدان حددت لها الإطار التشريعي المناسب لتنظيمها، والاستفادة من السمات التي تمتاز بها هذه المنشآت عن غيرها من المنشآت الكبيرة.

وتزايدت قناعة المعنيين والباحثين الاقتصاديين بالدور المحوري الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجمل الاقتصاد الوطني لأي دولة مما يدل على أنها

ستظل الأكثر انتشاراً والأكثر توظيفا والأقل تكلفة في توفير فرص العمل، وأصبحت محل تركيز جهود معظم الدول النامية ومنها الدول العربية.

ومع أواخر سبعينيات القرن الماضي تضاعف عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى باتت تمثل نسبة تجاوزت 90٪ من المشروعات الاقتصادية على مستوى العالم وتشغل ما بين 50 – 60٪ من إجمالي قوة العمل، وفى منطقة شرق آسيا ودول الباسيفيك تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسط ما يزيد عن 95٪ من إجمالي المشاريع وتشغل ما بين 35 – 85٪ من إجمالي قوة العمل.

كما أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة قد تساهم بنسبة ما بين 25 – 35٪ من الصادرات العالمية للمواد المصنعة وقد بلغت هذه النسبة معدلات عالية في صادرات بعض الدول الآسيوية حيث تقدر بنحو 60٪ في الصين و56٪ في تايوان و 40٪ في كوريا الجنوبية[6].

ويتضح من الجدول التالي أهمية الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات بعض الدول المتقدمة صناعياً.

الجدول رقم(01): دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات الصناعية

الدولة	نسبة العمالة الموظفة من اجمالى العمالة ٪	مساهمتها في الناتج المحلى الإجمالي ٪
الولايات المتحدة	٪53.7	٪48.0
ألمانيا	٪65.7	٪34.9
المملكة المتحدة	٪67.2	٪30.0
فرنسا	٪69.0	٪61.8
إيطاليا	٪49.0	٪40.5
اليابان	٪73.8	٪27.1

المصدر : صالح الصالحى ، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري ، السجل العلمي لندوة ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي الإشكاليات وآفاق التنمية ، القاهرة ، يناير ، 2004، ص 169.

وفى مؤتمر (OCDE) منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الذي عقد في اسطنبول عام 2004 وشارك فيه وزراء وممثلو حكومات أكثر من 80 دولة، اعترف المشاركون بأن المنشآت الصغرى والمتوسطة هي الشكل الأكثر انتشاراً في جميع البلدان وتمثل في الغالب نسبة أكثر من 95٪ من مجموع المنشآت كما يمثل هذا القطاع عنصراً هاماً في ديناميكية أي اقتصاد نتيجة مساهمته الفعالة في التجديد والابتكار وبوجه خاص في القطاعات كثيفة المعرفة مما يزيد من تعاظم دورها في التنمية المستدامة وتوفير فرص العمل.

3. تأثيرات العولمة على قطاع المنشآت الصغرى والمتوسطة :

في ضوء ما تم التعرض إليه بشأن المتغيرات الدولية وتأثيراتها على التشغيل يمكن القول أن التشغيل يتأثر سلباً وإيجابياً بظاهرة العولمة من مختلف جوانبه وظروفه ومحاولاته مع إعادة توزيع القوى العاملة بين القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية والخدمية وغير ذلك نتيجة اقتحام التكنولوجيا التي تساعد على الابتكار وتسهيل العمل والجودة لكن تغيراتها السريعة قد تؤدى إلى أحداث تغيرات سريعة أيضاً لاحتياجات أسواق العمل الأمر الذي يتطلب مضاعفة الجهود لمسايرة هذه المتغيرات والحد من تأثيراتها السلبية على قضايا التشغيل وبوجه خاص في البلدان النامية ومنها البلدان العربية مع ضرورة إعادة النظر في ثوابت ظلت راسخة في عالم العمل لفترات زمنية طويلة مثل التطور التكنولوجي يتوافق مع التشغيل ، قيود المكان والزمان للعمل، النظام الهرمي للمهارات، الجديد والقديم في الاقتصاد، وذلك من خلال الملامح التالية:

- تفتت التجمعات العمالية الموجودة في مكان واحد.
- تجزئة العمل على نطاق واسع واللجوء أكثر فأكثر إلى المقاولين المنتجين من الباطن مع الاعتماد المتزايد على الأدمغة والكفاءات العلمية.
- انفصال مكان العمل عن المنشآت، إذ بالإضافة إلى التوزيع الجغرافي الواسع لمواقع العمل نجد أن قدرًا متزايدا من العمل يتم إنجازه في المنازل.
- تقليل الاتصال الإنساني في نقل التعليمات وتنفيذها ورقابتها وذلك من خلال وسائل الاتصالات الحديثة .

← تجاوز المدى الجغرافي لمكان العمل في المصنع والحي والمدينة والقطر ليمتد لكافة أنحاء العالم مثال المراجعة اللغوية للكتب الإنجليزية في الهند ليتم طباعتها في مكان آخر والعمل على برامج إعلان في بلدان أخرى بالتواصل الفوري بالصوت والصورة ... الخ

← خلق توقيتات عمل متنوعة مثل الوقت المرن والعمل الجزئي أو تقاسم العمل أو تقليص ساعات العمل ... الخ .

وفى هذا الإطار يمكن تحديد المتطلبات الجديدة لأسواق العمل في عصر العولمة في ثلاثة ملامح وهى : مرونة سوق العمل، وأشكال العمل الجديدة، ومتطلبات إعداد القوى العاملة.

وقد تأثرت قطاعات عديدة بفعل العولمة مع توزيع مراحل مختلفة من الإنتاج عبر البلدان والشركات الموردة حيث أدت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى أحداث مهن جديدة مبعثرة جغرافيا وفى سياقها تنامت حركة العمل المستقبل والتوظيف الذاتي وبما يعرف بالعمل عن بعد وقد تستفيد المرأة العاملة بوجه خاص من آليات العمل عن بعد والتحرر المكاني لغرض العمل مع تخفيف الضغوطات الاجتماعية والأسرية الملقاة على عاتقها ، وعلى سبيل المثال يوجد أكثر من 1.3 مليون عامل يعملون بهذه الطرق في أوروبا عام 2003 مقابل 000 670 عامل عام 2001 كذلك تمكنت دول عديدة مثال بنجلاديش والهند والسنغال من توفير الآلاف من فرص العمل للنساء والرجال على حد سواء في هذا المجال .

أيضاً أشارت منظمة العمل الدولية في أحدى التقارير إلى ارتفاع معدلات التوظيف وخلق فرص عمل في البلدان التي تستخدم تقنيات المعلومات والاتصالات المتطورة وأن البلدان التي سجلت تطوراً ملحوظاً في الإنتاجية في عقد التسعينات هي الدول التي استخدمت وعلى نطاق واسع هذه التقنيات وهى أيضاً التي سجلت انخفاضاً ملحوظاً في معدلات البطالة[7].

كما ارتفع نصيب التشغيل الذاتي غير الزراعي (العمال المستقلون، المساعدات العائلية دون أجر وأصحاب العمل) في مختلف أنحاء العالم خلال العقود الماضية حيث ارتفعت هذه النسبة في جنوب آسيا من (33.4٪) إلى (43.7٪) ، وفى شمال إفريقيا من (23٪) إلى (34٪)، وفى أمريكا اللاتينية من (28.8٪) إلى (37.8٪)، وفى أوروبا

الشرقية من (3.5٪) إلى (8.5٪)، وفى جنوب أوروبا (البحر المتوسط) من (20.9٪) إلى (25٪)، وعلى المستوى العالمي ارتفعت نسبة التشغيل الذاتي من (22.6٪) إلى (28.4٪)، وهذا الرقم قد يمثل التقدير الأدنى لحجم العمل في القطاع غير المنظم.

ومن خلال ما تتميز به المشروعات الصغرى والصناعات الحرفية من مرونة وسرعة الانتشار وفى ضوء المعطيات السابقة يمكن القول أن هذه القطاعات قادرة على أن تلعب دوراً متزايد الأهمية وأن تساهم بفعالية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والحد من تفاقم معدلات البطالة بوصفها حلقات في سلسلة الموردين، أو كجزء من الشبكة المحلية للمنتجين، أو على نحو أقل إيجابية كبدائل لمن لا يستطيعون الحصول على عمل في القطاع المنظم، وعلى الرغم من أن للشركات الكبرى تأثيراً كبيراً في خلق الوظائف، فأن معظم الوظائف الجديدة تستحدث في الواقع في المنشآت الصغيرة، فهذه المنشآت يمكن أن تشمل أي شيء بدءا من شخص واحد يعمل لحسابه الخاص في القطاع غير المنظم، وصولاً إلى وحدات الإنتاج المتطورة التي تستخدم العشرات من العمال الأجراء، وكثيراً من هذه الوظائف يوفر دخولاً مضمونة وبيئة عمل لائقة.

وقد تزداد أهمية الصناعات الصغرى والمتوسطة في النهوض بقضايا التشغيل في ضوء التطورات التكنولوجية وثورة المعلومات والاتصالات التي تساهم بقدر كبير في زيادة إمكانية تجزئه العمليات ومراحل الإنتاج على نحو يجعل من الممكن توزيعها على وحدات إنتاجية مختلفة وصغيرة الحجم وموزعة على عدة مناطق، ولاشك أن هذا الاتجاه يتفق وظروف ومصلحة الدول النامية حيث يتيح لها دخول مجالات صناعية كانت من قبل متاحة فقط للدول ذات الطاقة الاستيعابية الكبيرة.

المحور الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

إن التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر بداية من العشرية الأخيرة من القرن الماضي أفرزت تغيرات هامة خاصة في هياكل الاقتصاد الوطني، فعلى ضوء التجارب غير الناجحة في مجال تنظيم وتسيير المؤسسات، أعطت الدولة مجالا واسعا لدعم نمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي تزامن مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي جرى الاتفاق بشأنه مع صندوق النقد الدولي في 1994 وللوقوف على تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من سنة 1994نورد الجدول التالي:

الجدول رقم (02): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

السنوات	1994	1999	2001	2002	2003	2004	2006*	2007**
عدد المؤسسات	26212	159.507	179.893	188.893	288.578	312.959	269.806	293.946

لقد شهدت نهاية عامي 2006 و2007 تراجعا في عدد المؤسسات مقارنة بالسنوات التي تسبق عام 2004، ويرجع ذلك إلى أن الكثير من المؤسسات جمدت نشاطها أو أنها أفلست لعوامل متعددة، تتبين من خلال معطيات الجدول أعلاه أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر، حيث بلغ 26212 مؤسسة، عام 1994ليتضاعف من بعدها العدد حتى يصل في حدود عام 2004 إلى 312959 مؤسسة، بمعنى أن عدد المؤسسات قد زاد في خلال عقد من الزمن ب 286747 مؤسسة ويرجع ذلك في اعتقادنا إلى انتهاج بنك الجزائر لسياسة ائتمانية توسعية موجهة نحو تخفيض معدلات الفائدة على القروض المقدمة لهذا القطاع ابتداء من سنة 2001، حيث وصلت إلى حدود05 % وقد كان لاعتماد هذه السياسة المصرفية الصدى الايجابي لدى المتعاملين الاقتصاديين نظرا للأهمية، التي حضي بها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث توفير مصادر التمويل اللازمة وتيسير شروط تقديمه، فضلا عن إتباع إستراتيجية عمل وتوجيه لهذا القطاع الحيوي على المديين المتوسط والبعيد، مدعمة بآليات وميكانيزمات فعالة وواقعية قابلة للتنفيذ ومكيفة مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة، الغاية منها تجاوز العراقيل التي تحول دون تنمية وتطوير هذا القطاع، فتم استحداث صندوق ضمان القروض بقيمة 30 مليار دينار جزائري، وصندوق رأسمال المخاطر بقيمة 3,5 مليار دينار جزائري، إلى جانب إنشاء المرصد الوطني للمؤسسات الصغيرة .

الجدول رقم(03): مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات

طبيعة المؤسسات ص. م		عام 2006	عام2007	التطور	%
المؤسسات الخاصة*	الأجراء	708136	771037	62901	8.88
	أرباب المؤسسات	269806	293946	24140	8.95
المؤسسات العمومية**		61661	57146	4515 -	7.32 -
نشاطات الصناعة التقليدية***		213044	233270	20226	9.49
المجموع		1252647	233270	20226	8.20

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تطورًا في عدد مناصب الشغل بين عامي 2006 و2007 بنسبة 8.20% ، أي بزيادة 20226 منصبا، إلا أن هذه الزيادة كلها كانت في القطاع الخاص الذي شهد زيادة تقدر بـ 62901 مؤسسة بين عامي 2006 و2007 أي بزيادة تقدر بـ 8.88% بالنسبة للأجراء الذين يعملون في هذه المؤسسات، و 24140 منصبا بالنسبة لأرباب العمل أو مسيري المؤسسات، بزيادة تقدر بـ 8.95 % ، أي أن الزيادة في عدد مناصب الشغل بالنسبة للمؤسسات الخاصة يقدر بـ 87041 أي بزيادة تقدر 17.83% وهي نسبة عالية، غير انه في القطاع العام هناك تراجع في عدد المناصب بين عامي 2006 و2007 وهذا يرجع إلى سياسة الخصخصة التي اعتمدتها الدولة ومحاولة تعميمها، مما أدى إلى تشجيع الصناعات الحرفية التي عرفت زيادة في عدد المشتغلين بها إلى 20226 منصبا بين العامين.

ما يمكن قوله أن القطاع الخاص يساهم بشكل كبير في توظيف الشباب والمواطنين بصفة عامة عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع العمومي التي تشهد تراجعا كبيرا نتيجة رفع الدولة لدعمها لهذه المؤسسات وتشجيعها لخوصصة المؤسسات.

الجدول رقم(04): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القطاعات الاقتصادية عام 2002 في الجزائر.

قطاع النشاط	المؤسسات ٪	التشغيل ٪
البناء والأشغال العمومية	28.93	38.9
التجارة	16.29	10.49
النقل والمواصلات	09.04	03.4
خدمات العائلات	07.14	02.9
صناعة المنتجات الغذائية	12.4	07.8
الفندقة والإطعام	12.3	04.1

كما لوحظ من خلال التقارير[8] ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حوالي (160) ألف مؤسسة عام 1999 إلى حوالي (189) ألف مؤسسة عام 2002 وأن قوة التشغيل ارتفعت أيضاً من حوالي (635) ألف عامل إلى حوالي (731) ألف عامل في نفس الفترة، كما يقدر عدد مؤسسات الصناعات التقليدية والحرفية بنحو (65) ألف مؤسسة عام 2002.

وأن نصيب التشغيل في المؤسسات المصغرة والصغيرة بلغ نحو 71٪ و29٪ في المؤسسات المتوسطة عام 2002.

الجدول رقم (05): توزيع المؤسسات الخاصة حسب مجموعات فروع النشاط لعام 2007

مجموعات فروع النشاط	عدد م.ص.م الخاصة	%	الفروع
الخدمات	135151	45.98	- النقل والمواصلات - التجارة - الفندقة والإطعام - خدمات للمؤسسات - خدمات للعائلات - مؤسسات مالية - أعمال عقارية - خدمات للمرافق الجماعية
البناء والأشغال العمومية	100250	34.10	البناء والأشغال العمومية
الصناعة	54301	18.47	- المناجم والمحاجر - الحديد والصلب - مواد البناء - كيمياء- مطاط- بلاستيك - الصناعة الغذائية - صناعة النسيج - صناعة الجلد - صناعة الخشب والفلين والورق - صناعة مختلفة

الفلاحة والصيد البحري	3401	1.16	الفلاحة والصيد البحري
خدمات ذات صلة بالصناعة	843	0.29	- خدمات الأشغال البترولية - المياه والطاقة - المحروقات
المجموع	**293946**	**100**	

انطلاقا من الجدول أعلاه يتضح لنا أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة قد وصل إلى 293946 مؤسسة اغلبها في قطاع الخدمات ويعتبر هذا تحول نوعا ما في نشاطات هذه المؤسسات التي كان يغلب عليها قطاع البناء في سنوات سابقة[9] ، بينما في قطاع البناء والإشغال العمومية تقدر النسبة بـ 34.10 % ويرجع ذلك لسياسة الدولة الرامية إلى تدارك التأخر في المشاريع الخاصة في هذا القطاع لا سيما في مجال بناء السكن مما شجع على قيام مقاولات خاصة في هذا الشأن نظرا لضخامة حجم المشاريع المسجلة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي، بينما يحتل قطاع الصناعة المرتبة الثالثة بنسبة 18.47 % من مجموع المؤسسات الخاصة وتتوزع هذه النشاطات بين المناجم والمحاجر، الحديد والصلب، مواد البناء، كيمياء- مطاط- بلاستيك، الصناعة الغذائية، صناعة النسيج، صناعة الجلد، صناعة الخشب والفلين والورق، صناعة مختلفة، بينما يعتبر القطاع الفلاحي والصيد البحري الأقل من حيث عدد المؤسسات الخاصة، حيث لا يتعدى عدد المؤسسات الخاصة 3401 مؤسسة، ويرجع هذا إلى صعوبة الاستثمار في القطاع الفلاحي وذلك للتقلبات الكبيرة في هذا القطاع سواء من حيث الظروف المناخية أو في أسعار البذور والمواد الأولية، أو حتى في أسعار الأنعام، بينما قطاع الصيد البحري فهو قطاع محدود ولا يستفيد منه إلا بعض المواطنين الذين يقيمون في الساحل.

المحور الثالث: الهيئات المدعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتزايد الاهتمام بها فرض حتمية تعاضد جهود هيئات عديدة من أجل تمكين هذه المؤسسات بلوغ الأهداف المنوط بها، والتي من أهمها:

❖ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

استحدثت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96- 296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 ووضعت تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة نشاطاتها، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ولها فروع جهوية ومحلية وتضطلع بالمهام التالية(الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب2003):

- تقديم الدعم والاستشارة لمستحدثي المؤسسات الصغيرة ومتابعة مسار التركيب المالي وتعبئة القروض لمشاريعهم طيلة تنفيذ المشروع.
- تضع تحت تصرف مستحدثي المؤسسات المصغرة كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة نشاطاتهم.
- تحدث بنك للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا.

ومن هنا فالوكالة تعمل على تقديم الدعم المعنوي والمالي والفني للمستحدثين وتسهر على كون المؤسسات المستحدثة تعمل في مجالات مربحة ومستمرة لضمان الشغل وتحقيق المداخيل لمستحدثيها من جهة، وضمان استردا د الديون المحصل عليها خلال الآجال المحددة من جهة أخرى.

يتم استخدام صيغ التمويل الثنائي والثلاثي، تكون الأولى بين الطرف المستفيد والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والثانية بين الطرفين السابقين والبنك وتكون تشكيلة التمويل حسب هذه الأخيرة كما يلي:

- المساهمة المالية لأصحاب المشاريع، وتتغير نسبة المساهمة حسب تغير حجم الاستثمار وموطنه.
- قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة يتغير حسب مستوى الاستثمار.

- قرض بنكي يخفض جزء هام من فوائده من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع.

❖ وكالة ترقية وتدعيم الاستثمارات (APSI):

طبقا لما تضمنته المادة 03 من المرسوم التشريعي رقم 12- 93المؤرخ في 05-10 1993، فإن الوكالة تتكون من مجموعة من الإدارات والهيئات تعمل على مساعدة المستثمرين في تحيق استثماراتهم، حيث تعمل الوكالة على تقييم المشاريع ودراستها واتخاذ القرارات بشأنها سواء كان بالقبول أو بالرفض.

وقد تم تعديل المرسوم التشريعي السابق بإصدار أمر رقم 01- 03 في 20 أوت 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار و مناخه واليات عمله، وأهم ما ميز التشريع الجديد ما يلي[10]:

- المساواة بين المستثمرين المحليين و الأجانب.
- إلغاء التمييز بين الاستثمار العام و الخاص.
- إنشاء شباك موحد على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار و إصدار التراخيص.

❖ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM):

تم استحداث هذه الوكالة سنة 2004، وتقوم بالإشراف على صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة التي تقدمها البنوك التجارية والمؤسسات المالية للمستفيدين منها ومن أهم وظائفها نذكر (المرسوم التنفيذي رقم04 - 14):

- تقديم القروض بدون فائدة والاستشارات والإعلانات للمستفيدين من مساعدة الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر.
- إقامة وتوطيد العلاقات مع البنوك والمؤسسات المالية لتوفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية.

❖ صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة :

أنشئ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04- 16 المؤرخ في- 22 جانفي 2004 ، وهو بمثابة آلية جديد لضمان مخاطر القروض المصغرة، إذ يختص بضمان القروض التي تقدمها البنوك التجارية والمؤسسات المالية المنخرطة مع

الصندوق بنسبة % 85 من الديون المستحقة وفوائدها في حالة فشل المشروعات الممولة.

❖ البنوك التجارية :

تلعب البنوك التجارية دورا كبيرا في استحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها مصدرا مهما من مصادر التمويل لهذه المؤسسات، وتجدر الإشارة هنا أن تدخل البنوك يخضع للقاعد التجارية المعمول بها مع بقية المتعاملين.

❖ صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02- 373 المؤرخ 11نوفمبر 2002، ويعتبر إنجازا حقيقيا لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونه يعالج أهم المشاكل التي تعاني منه هذه المؤسسات والمتمثلة في الضمانات الضرورية للحصول على القروض البنكية، كما أنه يندرج ضمن الفعالية الاقتصادية والاستخدام الأمثل للموارد العمومية، وذلك بتحول دور الدولة من مانحة للأموال إلى ضامنة للقروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

آخر الإجراءات المتخذة لصالح تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كانت خلال شهر جانفي 2004 واتسمت بإنشاء صندوقين جديدين هما :

← صندوق ضمان القروض لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برأسمال قدره 30 مليار د ج.

← صندوق ضمان مخاطر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برأسمال قدره 3,5 مليار دج

المحور الرابع: المشاكل و العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

على الرغم من أهمية دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد، والاهتمام الذي توليه مختلف القطاعات الاقتصادية لهذه المؤسسات في الجزائر، إلا أنها لا زالت تواجه العديد من المعوقات التي تعترض طريقها، و تعرقل مسيرتها نحو التطور والتنمية.

ويمكن تلخيص هذه المعوقات فيما يلي:

1. القيود الإدارية و المؤسساتية:

من بين العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وهي نمو القطاع غير الرسمي المتمثل في السوق الموازية، وهو ما يتناقض تماما مع أهداف السلطات العمومية في توجهات السياسة الاقتصادية.

بالإضافة إلى تعقيد الإجراءات الإدارية وتداخل المسؤوليات ومشاكل العقارات، كعدم وجود المكان المناسب لإقامة المؤسسات وارتفاع أسعار الأراضي الذي يشكل عائقا آخر يحد من تطور الاستثمار الخاص، ناهيك عن الإجراءات الجمركية المعقدة التي تتميز بالبيروقراطية، فالجزائر لا زالت تعيش في ظل واقعين متناقضين هما: من جهة الخطاب الرسمي القائم على تشجيع الاستثمار الخاص، ومن جهة أخرى يعكس الواقع ممارسات مليئة بالصعوبات والعراقيل.

2. صعوبة الحصول على الملكية العقارية:

يوجد بالجزائر ما لا يقل عن 72 منطقة صناعية و 449 منطقة نشاط تتوزع عبر التراب الوطني، تشهد هذه المناطق مشاكل عويصة بسبب نظام التسيير المطبق، مما أدى إلى صعوبات عديدة خاصة فيما يتعلق بالحصول على الملكية العقارية في المناطق الصناعية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3. مشاكل تمويلية:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجبرة على اللجوء إلى البنوك بسبب حاجتها للتمويل وذلك لنقص مواردها، ولكن نظرا لهشاشة الجهاز المصرفي في الجزائر الذي يعتبر في حد ذاته عاجزا عن تلبية رغبات زبائنه كونه يعتمد على تقنيات لا تتوافق ومتطلبات العصر الحديث، ولعل أهم المشاكل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن إيجازها فيما يلي:

- وجود تمييز واضح بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال منح القروض، وهو ما يتناقض مع النصوص التشريعية، فالمؤسسات العمومية وخاصة الكبرى منها مازالت تحظى بامتيازات خاصة لدى البنوك العمومية، نظرا إلى العلاقات التي تعود إلى زمن بعيد.

- ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للأغراض الاستثمارية، لتعويض درجة المخاطرة.
- مطالبة المشروعات الصغيرة بضمانات عينية كبيرة قد لا تتوافر لدى أصحاب هذه المشروعات.
- غالبا ما تكون حجم القروض المتاحة من البنوك التجارية وبنوك الاستثمار محدودة وغير كافية لتنمية المشروعات الصغيرة.
- طول إجراءات منح القروض للمشروعات الصغيرة.
- الشروط القاسية التي وضعها بنك الجزائر على القروض البنكية والمتمثلة في التمويل البنكي المحدد ب 30 % من مبلغ حجم الاستثمار، وتحديد سقف التمويل للمبالغ الاستثمارية ب 30 مليون دينار لإنشاء شركات ذات مسؤولية محدودة أو شركة ذات أسهم، و 10 مليون دينار لإنشاء مؤسسات فردية وتضامنية.

وهذه الإجراءات قد لا تشجع على الاستثمار وإنعاش الاقتصاد بل تنعكس سلبا على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية فبالرغم من أهمية البنوك التجارية في الجزائر للمشاريع الاقتصادية بمختلف أحجامها، إلا أن معظم مشاريع الخواص سواء في التأسيس أو الاستغلال تجد صعوبة كبيرة لدخول أسواق الائتمان وقدرة غير متكافئة مع المشروعات الكبرى العمومية مما جعل الكثير منها يعتمد أساسا على موارده الذاتية وهبات العائلة وقروض الأصدقاء، أو مصادر أخرى غير رسمية.

وفي هذا السياق نجد الكثير من الأبحاث الميدانية تؤكد ذلك سواء على مستوى بلدان المغرب العربي أو على مستوى الجزائر التي أقيمت سنة 2001 والتي تناولت من خلال عينة من المؤسسات أهم المصادر المستخدمة في الوحدات الصغيرة والمتوسطة[11] ، و تبين وفق النتائج النسب المعتبرة للتمويل الذاتي والمصادر غير الرسمية المستخدمة، إذ أن المشاريع الفردية والصغيرة تقتصر عموما على: التمويل العائلي والأصدقاء ، وتمويل الموردين والزبائن، والسوق غير الرسمي.

ونظرا لخطورة أزمة التمويل سعت الوزارة المكلفة والحكومات المتعاقبة للمضي قدما في إبرام بروتوكول مع البنوك من أجل منح الأولوية لتمويل هذا القطاع الحيوي، إلا أن مبادئ وشروط حصول المؤسسات المصغرة والصغيرة وحتى المتوسطة على قروض من البنوك التجارية مازال محدودة، أحسن دليل على ذلك هي أرقام

سنتين 2001 و 2002 التي بلغت فيها القروض الممنوحة 838 مليار دج لقطاع الأعمال، غير أن أكثر من % 70 من هذه القروض استفادت منها المؤسسات العمومية.

4. معوقات تتعلق بالتكاليف و الضمانات:

من بين أخطر المشاكل التي تواجه أصحاب المشروعات الجديدة وتحد من الرغبة في الاستثمار، نجد مشكلة تكاليف التمويل المصرفي المتمثلة في الفوائد المسبقة و تكاليف أخرى سواء كانت رسمية أو غير رسمية، كما أن قرارات البنك للتمويل مرتبطة أساسا بالضمانات قبل أي اعتبار أخر.

إن انخفاض أسعار الفائدة منذ نهاية 1998 وتفعيل هيئات تتولى ترقية السياسات الحكومية ومكاتب التوجيه و الإرشاد (ANSEJ. ANDI ، قرض المصغر....) تبقى التكاليف عائق للكثير من راغبين في الاستثمار، و ما يزال سعر الفائدة يحرج الكثير من المتعاملين سواء من حيث التكلفة أو من حيث المبدأ.

نفهم من هذا أن فئة عريضة من المجتمع ترى أن التقنيات البنكية المعمول بها في البنوك التجارية نوع من المعاملات الربوية و بالتالي فمهما كان سعر الفائدة فلا تتعامل مع البنك بحجة عقائدية مرفوضة شرعاً، وهذه الوضعية تدفع الكثير منهم للعزوف عن التمويل المؤسسي والاقتصار على نشاطات في إطار الاقتصاد غير الرسمي.

المحور الخامس: التوصيات المقترحة لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

- توفير القروض والدعم اللازم لتمويل رأس المال العامل وتطوير المعدات والأصول الرأسمالية أو التوسع في المشروعات القائمة أو تمويل أفكار ريادية جديدة في سبيل تنمية المشروعات الصغيرة اقتصاديا واجتماعياً.
- تطوير نظام الإعلام الاقتصادي عن طريق إنشاء بنك للمعلومات الاقتصادية والمعطيات الإحصائية.
- تشجيع البنوك على تمويل المشروعات الصغيرة بأسعار فائدة منخفضة، من خلال منحها امتيازات مادية كإعفاءات ضريبية على الأرباح المحققة من أنشطة تمويل

تلك المشروعات، إضافة لتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي للبنوك بالتناسب مع قدر الأموال التي يتم تمويلها للمشروعات الصغيرة وغيرها من الحوافز.

☜ الإسراع في تبسيط تدابير صرف القرض، مع إمكانية استبعاد الشروط التي تفرضها البنوك كالضمانات والتحليلات المالية وغيرها، واستبدال ذلك بطرق مستحدثة، بمعنى اعتماد البنوك على صيغ تمويلية أكثر نجاعة كاستحداث نظام تصنيف الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

☜ تدريب أصحاب المشروعات الصغيرة على نظم الإدارة الحديثة للمشروعات من حيث كيفية توفير المستلزمات الإنتاجية وإدارة العملية الإنتاجية والتسويقية وكيفية التعامل مع البنوك والمؤسسات الحكومية، وتوفير التدريب المهني المناسب لتطوير مهارات العاملين في أنشطة المشروعات الصغيرة وتقديم دورات في مجالات الإدارة والتسويق والمحاسبة، والإنتاج بما يتلاءم مع سمات وخصوصيات هذه المشروعات.

☜ التعاون مع المراكز الاستشارية والاتحادات الصناعية وغرف التجارة والصناعة والزراعة لتمويل البحوث التسويقية والإنتاجية.

☜ تنظيم المعارض المتخصصة لترويج وتسويق منتجات المشروعات الصغيرة ونشر المعلومات التسويقية اللازمة لمساعدتهم على تسويق منتجاتهم داخل البلاد وخارجها.

☜ تعزيز موقع ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سلم الاقتصاد الوطني

☜ توفير مناخ استثماري مناسب، وذلك باتخاذ إجراءات عملية وملموسة في اتجاه تحفيز الإنتاج، واجتذاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية ووضع استراتيجيات تنافس السلع الأجنبية وتضمن بقاءها على الساحة الدولية خاصة مع وشك إتمام ملف انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

☜ ضف إلى ذلك القيام بدراسات جادة ومعمقة للعراقيل التي تقف حجرة عثرة أمام ترقية وتطوير هذه المؤسسات، وذلك في أقرب الآجال لتمكينها من أداء دورها الفعال في عملية التنمية الاقتصادية ومن ثم خلق مناصب شغل عديدة وإنتاج تشكيلة واسعة من السلع والخدمات.

الخلاصة:

تناول هذا البحث موضوعا حيويا يهم كل بلد من بلدان العالم واقتصادها الوطني بما فيها البلدان العربية ونظرا للدور الذي تتميز به المشروعات الصغيرة في التقدم الاقتصادي للمجتمع ورفع مستوى رفاهية أفراده، يظهر بان المشروعات الصغيرة تساهم في توفير نسبة كبيرة من الناتج الوطني الإجمالي للسلع والخدمات وتوظيف القسم الأكبر من القوى العاملة الكلية فيها، كما أنها تعتبر المصدر الرئيسي للابتكار والتجديد وأداة للمحافظة على استمرارية المنافسة وتدعيمها وتتميز باستخداماتها السريعة وبتكلفة أقل للتغيرات التي تطرأ على السلع والخدمات والعمليات والأسواق.

لذلك تمثل الهدف الرئيسي للبحث في سعيه للتعامل مع واحدة من القضايا الهامة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والتي تتعلق بأهمية ودور المشروعات الصغيرة في التنمية وأهم عوامل نجاحها وفشلها في ظل التحديات المعاصرة.

رغم حداثة نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وعدم بلوغها بعد المكانة اللائقة بها على المستوى الاقتصادي الكلي، نظرا لاصطدامها في الواقع الاقتصادي بمجموعة من المعوقات السالف ذكرها، إلا أن خيارها، نابع من الإدراك بأن تشييد اقتصاد قوي، يمر حتما عبر بناء مؤسسات اقتصادية قوية، تقاس بالمعايير الدولية، وأما اقتصاد الريع فلن يعمر طويلا، ولبلوغ هذا الهدف، وقع خيار إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يعني إخراج الاقتصاد من اعتماده على مصدر واحد للدخل (المحروقات) إلى اعتماده على مصادر متعددة ومتنوعة، من شأنها توفير مناصب العمل وزيادة في معدلات النمو والمساهمة الفعالة في رفع الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية في عالم سريع التطور، ومنذ ظهور الإصلاحات الاقتصادية، بذلت مجهودات جبارة لترقية الاستثمار وتنوع إنشاء المؤسسات لاسيما في قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، بدءا بتفاقم العسر المالي وغياب الإدارة الرشيدة، التي تعوزها الحوافز الحقيقية للمنافسة الحرة والرغبة في التجديد والابتكار وإهمال عملية التأهيل والتأهيلية وذلك للافتقار إلى هذه المعارف التقنية.

ولتجاوز هذه المعوقات التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإنه يتعين وجوبا إيجاد حلول لإشكاليات هذه المشروعات التي تحتاج لقوة دعم ومساندة كبيرة من شأنها أن تعطيها شحنة تحفيزية وتشجيعية في تطورها وترقيتها وذلك انطلاقا من إيجاد مؤسسات للترقية وتمويل هذه المشروعات مؤيدة ومدعمة بقوانين وتشريعات.

الهوامش والمراجع:

---

(1) زايري بلقاسم :تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .الملتقى الدولي حول التسيير الجيد للمؤسسات والصناعات الصغيرة و المتوسطة. الجزائر، 2003،ص03 .

(2) Olivier Torres, Les PME, Dominos, 1999,P 53.

(3) Robert wtterwulghe .La PME une entreprise humaine Boeck université. .p16

(4) حسين رحيم ، ترقية شبكة دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"نظام المحاضن " الوطني الأول حول م. ص.م ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، 2002 ، ص 52.

(5) M.K.MENNA, Chercheur au CREAD,BNA Finance, Revue trimestrielle,N°05, Juillet /septembre, 2003.p07.

(6) د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي – الصناعات الصغير والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي.

(7) Jacques Chames- La mondialisation favorites-t-elle le travail in formel ? oct.2001

* Site Internet Du Ministère Des PME Et L'Artisanat, Bulletin D'Information Economiques Pour L'Année 2006, www. Pmeart-dz.org.

** Site Internet Du Ministère Des PME Et L'Artisanat, Bulletin D'Information Economiques Pour L'Année 2007, www . pmeart-dz.org.

* الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

** وزارة الصناعة وترقية الاستثمار

*** غرف الصناعة التقليدية والحرف

(8) أنظر إحصائيات عام 2002:

- Site Internet Du Ministère Des PME Et L'Artisanat, Bulletin D'Information Economiques Pour L'Année 2002, www. Pmeart-dz.org.

(9) انظر إحصائيات سنة2004:

- Site Internet Du Ministère Des PME Et L'Artisanat, Bulletin D'Information Economiques Pour L'Année 2004, www. Pmeart-dz.org.

(10) معوان مصطفى، دو ر الجماعات المحلية في دعم وتشجيع المشاريع الاستثمارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر ، 2003، ص 20.

(11) Y.Hamed : le financement des micro entreprise. gratice paris 12 . 2001.p05.